

التاريخ: 2019/08/8

المحترمين

السادة/ شركة بورصة الكويت

تحية طيبة وبعد؛

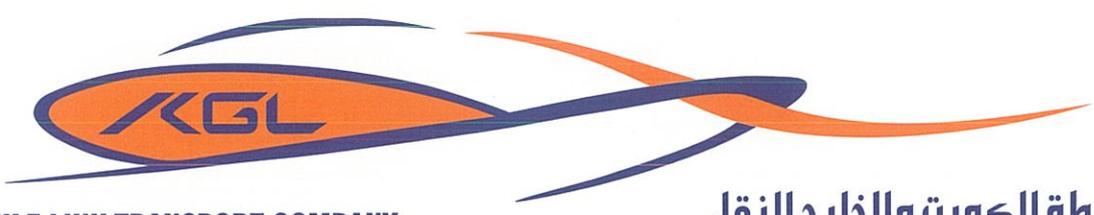
الموضوع : التعقيب علي أخبار متداولة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والتزاماً من شركة رابطة الكويت والخليج للنقل "كي جي ال" بالمادة (1-4-4) من الفصل الرابع "الإفصاح عن المعلومات الجوهرية" الخاصة بالتعامل مع الشائعات والأخبار، وتعقيباً على الأخبار المتداولة المتعلقة بالحكم برفض الطعن المقدم من "شركة كي جي ال" وشركتها التابعة وتأييد الحكم الابتدائي بخصوص الدعوى المدنية المقامة منها ضد شركة أجيليتي وذلك بعد أن أرسلت شركة أجيليتي رسائل بإسم شخص وهمي إلى مسؤولين عن العقود في الحكومة الأمريكية تتهم فيها شركة كي جي ال كذباً بإنتهاك قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات لعام 2010 والمعروف بإسم "Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act of 2010" (CISADA) والقوانين الأمريكية الأخرى - والتي لازال ترويج لها حتى الآن في وسائل الإعلام ومواقع التواصل المختلفة - وطلبت فيها حرمان شركة كي جي ال من التعاقد مع الحكومة الفيدرالية.

تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بيان أن محكمة الاستئناف في ولاية بنسلفانيا قضت بأن مساعي شركة أجيليتي لإلحاق الضرر بشركة "كي جي ال" وذلك عن طريق إرسالها تلك الرسائل الوهمية - والتي إعترفت شركة أجيليتي رسمياً أثناء التقاضي بأنها هي التي أرسلت تلك الرسائل الوهمية - بأنها لم تكن برأي المحكمة تشهيراً وذلك لأن تصريحات أجيليتي كانت مجرد "آراء شخصية"، حيث قالت المحكمة استشهدا ونقلا عن حكم صادر بعام 1991 في قضية أخرى بأن الرسائل قد يكون أساء فهم تبعيات روابط شركة كي جي ال والتعبير البسيط عن الرأي (أي انتهاك شركة كي جي ال لقانون CISADA بسبب هذه الروابط) لا يكفي لأخذ إجراء بشأن التشهير وذلك بغض النظر عن كون الرأي غير مبرر وعدم معقوليته أو مدى إزدرائيته.

وتدرس شركة رابطة الكويت والخليج للنقل حالياً خيار الطعن علي هذا القرار، وتؤكد حرصها التام علي إستمرارها بالدفاع عن سمعتها ضد كافة الادعاءات والمزاعم المغرضة التي يتم إشاعتها ضدها وشركاتها





التابعة والزميلة من قبل منافسيها والغير بغية الإضرار بمصالحها، علما بأنه لم يسبق إتهام الشركة مطلقاً من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أي من الحكومات الأخرى بإنتهاك العقوبات المفروضة على ايران وغيرها من القوانين الصادرة عنها، ولا صحة أيضاً أن الشركة لم تدحض أو تنكر علاقاتها التي زعم أنها تخالف قانون العقوبات الشاملة سالف البيان بل العكس صحيح حيث تثبت أوراق الدعوي وإفادات الشهود انكرها ودحضها لهذه المزاعم الباطلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن اللقاني
مدير الخزينة ومسئول إدارة المستثمرين

① شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ج.
Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

- نسخة إلى هيئة أسواق المال.

